

# الاقتصاد المعاصر

مجلة علمية، أساسية، محكمة تصدر عن معهد العلوم الاقتصادية  
وعلوم التسيير - المركز الجامعي - خميس مليانة - الجزائر  
العدد : 10 - أكتوبر 2011

إيداع قلمومي رقم: 1735-2007

ISSN : 1112-7570

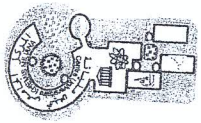
REVUE

# ECONOMIE CONTEMPORAINE

ACADÉMIQUE, SEMESTRIELLE, ÉDITÉE PAR L'INSTITUT DES SCIENCES ECONOMIQUES  
SCIENTIQUES DE GESTION - CENTRE UNIVERSITAIRE DE KHEMIS MILIANA - ALGERIE.  
N° : 10 Octobre 2011

ISSN : 1112-7570

Depot legal N°: 1735-2007



مجلة علمية، سياسية، محكمة تصدر عن معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير  
المركز الجامعي - خميس مليانة - عين الدفلى - الجزائر. العدد: 10 - أكتوبر 2011

# مجلة الاقتصاد المعاصر

إيداع قانوني رقم: 2007-1735

رصد: ISSN: 1112 - 7570

الرئيس العربي للمجلة:

الإستاذ الدكتور: بزيته محمد

مدير المركز الجامعي خميس مليانة

مدير المجلة:

أ.د. آيت زيان كمال

مديرة النشر:

أ.د. أميمي حورية

رئيس التحرير:

دين عناية جلول

## مجلة

### الاتحاد المعاصر

### لجنة التحرير:

أ.سيد منصور فزاد

أ.رحمون بوعلام

أ.عبدية فليسة

أ.حاج صدوق بن شرقي

### اللجنة العلمية:

أ.د. بن حبيب عبد الرزاق - جامعة تلمسان - الجزائر.

أ.د. التري جويال - جامعة كياك - كندا.

أ.د. محمد جودت ناصر - جامعة دمشق - سوريا.

أ.د. عرف صلاح الدين - جامعة أفري فال ديسون - فرنسا.

أ.د. قفي عبد المجيد - جامعة الجزائر - الجزائر.

أ.د. بشي احمد - جامعة الجزائر - الجزائر.

أ.د. بن لامي عبد العزيز - جامعة قسنطينة - الجزائر.

أ.د. محفوظ بن عصمان - جامعة عنابة - الجزائر.

أ.د. بوحلة علال - جامعة سيدي بلعباس - الجزائر.

أ.د. بوكوس سعدون - جامعة الجزائر - الجزائر.

أ.د. نوبال عبد القادر - جامعة السنية وهران - الجزائر.

أ.د. فؤاد قائد تليلان - جامعة بجاية - الجزائر.

أ.د. آيت زيان كمال - مدير مخبر خميس مليانة - الجزائر.

أ.د. زكاه احمد - المدرسة العليا للاقتصاد والاقصاد التثقيفي - الجزائر.

أ.د. كناد رايح - جامعة البليدة - الجزائر.

أ.د. بن بوزيان محمد - جامعة تلمسان - الجزائر.

أ.د. اعروكا احمد - جامعة سالفور دسلفيست - بريطانيا.

أ.د. اوسير مورو - جامعة مليانة - الجزائر.

أ.د. بوزي سنور - جامعة الشلف - الجزائر.

أ.د. بويش السعيد - جامعة عنابة - الجزائر.

أ.د. ز غدار احمد - جامعة الجزائر - الجزائر.

أ.د. مختاري فيصل - جامعة معسكر - الجزائر.

أ.د. كراش خالد - جامعة الجزائر - الجزائر.

أ.د. بوكسالي رشيد - جامعة بومرداس - الجزائر.

أ.د. عويكة لحضر - جامعة معسكر - الجزائر.

أ.معلمنا فيه معلوماته وناخترااته.

معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

المركز الجامعي خميس مليانة

Mai: revue\_km@yahoo.fr

Tel: 21327660329 Tel/fax: 21327662816

ALGERIE: 500 DA le numéro, ETRANGER 15 US le numéro

## قواعد النشر بالمجلة:

- الالتزام بالتحليل العلمي و التقييد بالمعالجة الموضوعية؛
- يرفق البحث بملخص لا يتجاوز 50 كلمة؛
- لا يعتمدى عدد صفحاته البحث المقدم 20 صفحة بما فيها الموامش و المراجع؛
- تحرر المقالات كما يلي :

Arabe/ police : Traditional arabic, Taille 13

Français et Anglais/ police: Times New Roman. Taille: 09

- يرسل المقال على البريد الإلكتروني للمجلة؛
- تقدم الأبحاث المرسله للتقييم الى لجنة من المحكمين؛
- و يبلغ أصحابها بالقرار المتعلق بالقبول أو الرفض أو التصدية؛
- الأعمال التي تنشرها المجلة تعبر عن آراء أصحابها فقط.

الصفحة	الكاتب	العنوان	الرقم
07	أ. بن قنور علي :جامعة سعيذة أ. بن بوزيان محمد:جامعة تلمسان	محددات سعر الصرف الحقيقي التوازني في الاقتصاديات الناشئة	01
26	أ. بن سانية عبد الرحمن المركز الجامعي غرداية	الدول النامية وإشكالية الإطلاق الاقتصادي	02
43	أ.اليفي محمد الجامعي بخميس مليانة	تشخيص مداخل إدارة مخاطر الأنشطة المصرفية الإلكترونية في البيئة المصرفية الرقمية	03
63	أ. طيبة عبد العزيز جامعة حسنية بن بوعلی الشلف	أثر الإقتراح العملي على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990 - 2009	04
79	أ. سوامس رضوان جامعة باجي مختار، عتابة	بورصة القم كآلية عملية للتمويل البنكي، حالة بورصة الجزائر.	05
90	أ. بومالي بشير جامعة الجزائر 3	مدى استخدام الائتميت كوسيلة إسهار في المؤسسات الجزائرية	06
100	د.بن عطية جلول المركز الجامعي خميس مليانة	إشكالية النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تقدير النموذج الدينامي باستخدام طريقة العزم المسمى Arellano - Bond Dynamic Panel GMM Estimators	07
117	د.قيصل عبد الله العماد جامعة الكويت	تحليل واقع وإع إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتحسين جودة المنتج والإستعانة على العيزة التنافسية في بيئة الصناعة الحديثة بالتطبيق على شركات القطاع الصناعي بدولة الكويت	08
137	د. زبدان محمد جامعة حسنية بن بوعلی الشلف	أهمية الميزج التسويقي الموسع في البنوك بالإشارة إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية	09
149	أ.بيشاري كريم جامعة سعد دحلب البليدة	إشكالية تسويق الخدمة التأمينية في الجزائر	10
169	أ. رواب جمال المركز الجامعي خميس مليانة	آثار العولمة الاقتصادية على سيادة البلدان النامية	11
185	أ. أزموور رشيد: باحث في تسويق الخدمات أ. شريف نصر الدين: جامعة تلمسان	قرار شراء المنتج الجديد بين تأثير الإعلان و العلامة عند المستهلك الجزائري	12
202	أ.بارك نعيمة :جامعة الشلف	الإبتكار التسويقي وأهميته في تحقيق التفوق التنافسي لمؤسسات الاتصال بالإشارة إلى مؤسسة الجزائر للاتصالات موبيليس دراسة تطبيقية -	13
218	أ.محمد إبراهيم مادي المركز الجامعي خميس مليانة	دور السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر-	14

الصفحة	الكاتب	العنوان	الرقم
232	أ. كجور رشيدة جامعة الجزائر "3"	الأزمات المالية و مؤتمرات التنبؤ المبكر بها	15
256	د. مصطفى بوزرارة جامعة سطيف	الفساد الإداري وأساليب التخفيف منه	16
267	د. مغاري عبد الرحمن جامعة محمد بوفكرة، بومرداس	كشاحيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على اقتصاديات الدول المغاربية (الجزء الأول، المغرب وتونس)	17
283	أ. طيب سعيد المركز الجامعي خميس مليانة	أهمية المستهلك الأخضر في ظل العولمة الاقتصادية	18
296	د. علي بن صالح الشايح جامعة القصيم الملكة العربية السعودية	مشكلات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية دراسة تحليلية	19
306	أ. رمضان محمد: جامعة مستغانم أسومية بن عمار: جامعة تلمسان	مستقل السياسات النقدية للدول النامية في ظل الأزمات المالية.	20
320	أ. بلال حسنية: جامعة البليدة	مؤشرات الأسواق المالية	21
326	أ. قاسم شواش سعيدة المركز الجامعي ح. مليانة	الإدارة المعاصرة و الميزة التنافسية	22
335	أبو زرارة جيلالي جامعة بومرداس	أداء أسواق رأس المال العربية أثر تحرير تجارة الخدمات المالية في إطار الجاتس (GATS) على	23
347	د. عاشور مسزريق جامعة الشلف	المرحلة البنينة كأداة لتصميم الأداء البيئي في منشآت الأصيل الصناعية بالإسقاط على حالة مؤسسة الاستمنت و مشتقلته بالشلف - الجزائر	24

محددات سعر الصرف الحقيقي التوازني في الاقتصاديات الناشئة

أ. بن قلدور علي

جامعة سجيدة

أ. بن بوزيان محمد

جامعة تلمسان

### الملخص :

يعتبر تصحيح إختلال سعر الصرف من أهم أهداف السياسة الاقتصادية في البلدان الناشئة وأحد الشروط الأساسية لتطوير الاقتصاد وضمان الإستقرار الإقتصادي حيث يصف إختلال سعر الصرف الوضعية التي يكون فيها سعر الصرف في البلد المعني بعيدا عن المستوى طويل الأجل القابل للإستدامة لمستوى سعر الصرف الحقيقي. ولهذا فإنه من الضروري تحديد المستوى التوازني لسعر الصرف حيث يعتمد تحديده على معرفة كيفية تفاعل سعر الصرف الحر مع الأساسيات الاقتصادية، وبالتالي كيفية تأثير هذه الأساسيات على سعر الصرف لتصبح مؤشرات لسعر الصرف التوازني. ومنه فإن نتائج الدراسة وجدت أن هناك بعض الأساسيات الاقتصادية التي تحدد سعر الصرف الحقيقي في الاقتصاديات الناشئة مثل معدلات التبادل التجاري ، درجة الانفتاح الإقتصادي تدفقات رأس المال الى الخارج .. الخ.

كلمات المفتاح: سعر الصرف الحقيقي التوازني، الاقتصاديات الناشئة، تعادل

القوة الشرائية الـ PPA، أثر Balassa

سكون بتقليل الفارق التكنولوجي للخروج من فخ الخلف، أو المرور من مرحلة ظهور إلى مرحلة تطور تعود إلى استئلال (Balassa).

أما في وقت ظهور العملة الأوروبية الموحدة سنة 1999، جرت حوارات عن جديد النظام النقدي الدولي، وهناك أصوات ارتفعت لتتصيح باستقرار أسعار الصرف وبخاصة الدول الناشئة، لأن الأزمة الآسيوية سنة 1997، وخلقها تظهر بشكل واضح مصلحة الحكومة في قياس وإعادة تقويم العملة قبل بدء المحادثات المضارية، في هذا المجال ظهرت أعمال كثيرة منها ما يطبق أحيانا في حالة إقتصادات سائرة في طريق النمو وأخرى ناشئة بسبب خصوصياتها الهيكلية لأن الإقتصادات الصادرة للبرول هي مثقلة بالديون وبشدة وهي موضوعة تحت برنامج الإصلاح الهيكلية وهناك أعمال استعملت معادلات التجارة الخارجية مثل طريقة (NIER) المقترحة من طرف المعهد الوطني للإقتصاد والبحث الإجمالي للندن، ففي هذه الطريقة يجسب سعر الصرف التوازني بالمرورنات المقدرة للتجارة الخارجية، مثل معطيات التجارة الخارجية لحجم موجود نوعا ما على المدى الطويل للدول الناشئة ومقاربات أخرى تحسب سعر الصرف الحقيقي التوازني حسب معادلة ناقصة، حيث تعتمد على العلاقات في المدى الطويل موجودة بين سعر الصرف الحقيقي ومقاربات إقتصادية أساسية مبنية على توازن داخلي وخارجي. إن طريقة الـ *Co integration* تسمح بوضوح هذه العلاقة على المدى الطويل، مجموع الآثار التي تحدث

على التوازن الجاري في المدى الطويل لها تأثير على سعر الصرف الحقيقي التوازني تحت شروط مضاعفة لتوازن داخلي مع دعم

الوضعية الخارجية الصافية.

كما أن هناك دراسة قام بها (Gagnon 1996) مبنية على وضعية البنوك والأسواق، كذلك دليل Goldman Sachs يقترح تنظيم سعر الصرف التوازني وذلك من أجل توجيه المستثمرين في اختيار المحفظة المالية هذا السعر مسمى *GSDEEMER* (سعر الصرف التوازني الديناميكي في الأسواق الناشئة لـ Goldman Sachs)، وأخيرا هناك نموذج جزئي بدأ على تحقيق دوام أثر Balassa على سعر الصرف الحقيقي على المدى الطويل، يأخذ تعريف Williamson من خلال دليل مهم للتوازن الإقتصادي الكلي وإمكانية تأييد الدين الخارجي. هذا النموذج هو

*V. Coudert (1999) la partie des pouvoirs d'achat (PPA)*

مترجم (1999) تعادل القوة الشرائية. (PPA) وضعت علاقة بين معدلات التضخم وأسعار الصرف في سوق الصرف لعملة تعادل القدرة الشرائية هي النظرية التي وضعت علاقة بين معدلات التضخم وأسعار الصرف في سوق الصرف لعملة بلدين، وتنطبق هذه النظرية من فكرة أن سعر الصرف يتطور بدلالة القدرة الشرائية للمتلين، أي أن الأسعار الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي، ومنه فقد كانت تذبذبات الأسعار الداخلية عقب الحرب العالمية الأولى كبيرة إلى الحد الذي جعل "Gustav Cassel" على تفسير حركة أسعار الصرف بالتقلبات في القوة الشرائية، وبين أن تسدهور أسعار الصرف ناتج عن تدهور القوة الشرائية للمتلين، وأخذ لخص فكرته في قوله: "إن استعدنا لدفع مبلغ معين مقابل عملة أجنبية يجب في النهاية وفي الجوهر أن يرجع حقيقة أن هذه العملة تمتلك قوة شرائية على السلع والخدمات في بلدنا، إن عملة أجنبية أخرى عندما تعرض كمية من عملتنا فإننا نعرض قوة شرائية على السلع والخدمات في بلدنا، إن الأجنبي، ومن ناحية أخرى عندما تعرض كمية من عملتنا فإننا نعرض قوة شرائية على السلع والخدمات في بلدنا، إن تعريفا للعملة الأجنبية بعملتنا يتوقف بالتالي على القوة الشرائية النسبية للمتلين بلديهما".

وعلى هذا الأساس فإن العلاقة بين عملتين تتحد فيما للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين ومنه فإن التغيرات التي تحدث على مستوى أسعار الصرف تعكس التباين في الأسعار النسبية في كلا الدولتين<sup>2</sup>. أما السعر التوازني الذي

1- المقدمة:

إن عدم توافق سعر الصرف الحقيقي مع سعر الصرف الرهمني له مردود سلبي على الأداء الإقتصادي في البلدان الناشئة (1987) Devris و (1999) Edwards فقد يؤدي وجود سعر صرف مغال فيه أي مفهوم بأعلى من قيمته الحقيقية إلى حدوث عدم توازن في الإقتصاد الكلي مع ضعف الأداء الإقتصادي وبتمثل ذلك في ارتفاع معدلات التضخم وزيادة معدلات البطالة إلى جانب ارتفاع الأسعار النسبية للصادرات مما يؤدي إلى تقليل القدرة التنافسية للبلد وبالتالي تدهور الموقف الخارجي واستنزاف احتياطات النقد الأجنبي وهذا كله يؤثر سلبا على وضع ميزان المدفوعات. ولسنا فانه من الضروري تحديد المستوى التوازني لسعر الصرف، ومن ثم تفسير مجراه، ويعتمد تحديد سعر الصرف التوازني على معرفة كيفية تغير سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الإقتصادي (الأساسيات)، وبالتالي تحديد كيفية تأثير هذه الأساسيات على سعر الصرف مؤشرات لسعر الصرف التوازني، ومنه تم استعمال عدة مناهج لتحديد سعر الصرف التوازني، أسسب هذه المناهج وأكثرها شعبية مبنية على مفهوم تعادل القوة الشرائية (PPA). ثم إن الحاجة للدراسات التحريية القياسية المرتبطة بالتحويلات الدولية، أدت بالفكرين الإقتصاديين بالبحث عن المقاربات التي تتلاءم مع المعطيات الجديدة للإقتصاد الدولي، وبتطابقا من منتصف السنينيات، ظهرت بوادر تفكير جديدة حول سبائك التوازن الإقتصادي الكلي، هذا الأخير تحت دراسته في إطار السياسة الإقتصادية على المدى المتوسط، ومنه قام (Williamson 1983) بإعداد بحثه في ظل شروط عدم الاستقرار النقدي مع تذبذبات قوية لسعر الصرف.

إن سعر الصرف الحقيقي التوازني الأساسي (FEER)، يتلاءم في هذه المقاربة مع سعر الصرف الحقيقي والذي يسمح بالإقتصاد بأن يتركز في طريق النمو الكامن أو التوازن الداخلي، وأن يصل إلى التوازن الخارجي في المدى المتوسط وقد سمي بالأساسي لأن مستوى الصرف هو الذي يسمح بتحقيق إستخدام للموارد على الصعيد الدولي بدون المساس بالتوازنات الداخلية للإقتصاديات، ويسمح هذا المعدل باكتشاف حالات الإنحراف بالمقارنة مع وضعية التوازن والتي سماها Cadiou (1998) بالوضعية الأساسية وهي التي تتشارك مع توازن الإقتصاد الكلي للدولة.

إن مقاربة ويليامسون Williamson تمثل إلى دعم معتبر لجعل سعر الصرف أحد المتغيرات المحددة لإستقرار الإقتصاد الكلي على المستوى العالمي، حيث أن استعماله في نموذج دولي متعدد يؤدي إلى تحديد مستويات سعر الصرف التوازني الذي يسمح لكل الإقتصاديات بتحقيق توازن دائم الداخلية التي تقع على طريق النمو المدعوم. منهج آخر لتحديد سعر الصرف التوازني وهو أثر Balassa والذي يستخدم لتفسير ظاهرة تحريف سعر الصرف في البلدان السائرة في طريق النمو، ويركز تحليل Balassa على التميز بين السلع القابلة للتجارة والسلع غير القابلة للتجارة، وكذا على نظرية تعادل القدرة الشرائية PPA وهذا بسط الضوء كذلك على نتائج فوارق التطور على مستويات سعر الصرف بين إقتصاديات التبادل، وخلافا لنظرية تعادل القدرة الشرائية PPA الكلاسيكية، فإن تحليل Balassa يفترض أن السلع القابلة للتبادل هي خاضعة للمنافسة الدولية وكذا للسعر الوحيد، في حين أن السلع غير القابلة للتبادل هي ليست خاضعة للمنافسة. إذن هناك فارق بين أسعار السلع غير التبادلية للإقتصاديات التي هي في تبادل، ومنه هذا الأخير يصبح أكثر وضوح بين بلدان ذات مستوى تكنولوجي مختلف ومن خلاله فإن المقارب لمستوى التطور بحث على تقارب أسعار السلع غير قابلة للتبادل.

تحت فرضية الـ PPA فإن سعر الصرف الحقيقي هو مسار للواحد، وهو يعكس مسارات القدرات الشرائية الحقيقية ما بين عمليتين التنب، هذا الدليل غير متوقع حصوله بين إقتصاديين إثنين الذي فيه الفارق التكنولوجي مهم، إذا كان أثر



**"La PPA absolue"**

1-2 - الصيغة المطلقة: "la loi du prix unique" والذي يستلزم أن "كل وحدة نقدية تعتبر هذه الصيغة إمتداداً لقانون السعر التوحيد إضافة إلى ذلك نفترض أن السوق تامة، وغياب الحواجز بعد تحويلها تبادل بنفس سلة السلع في الدولة المحلية والأجنبية". إضافة إلى ذلك نفترض أن السوق تامة، وغياب الحواجز الجسدية أمام حركات السلع، إلى جانب الإنتقال التام للمعلومات، وتوافر سوق دولية في ظل المنافسة، فضلاً عن تجانس السلع في كل البلدان.<sup>4</sup> تبين هذه الصيغة أن سعر الصرف التوازني لعملةين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار أي أن القوة الشرائية لعملة ما هي مماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر ومنه:

$$e_t = \frac{P_t^*}{P_t}$$

حيث أن:

$e_t$ : سعر الصرف الذي يحدد عملة أجنبية بالنسبة للعملة المحلية.

$P_t$ : مستوى الأسعار المحلية.

$P_t^*$ : مستوى الأسعار الأجنبية.

علماً أن:

$$P_t = \sum_{i=1}^n \alpha_i \cdot P_{it}$$

$$P_t^* = \sum_{i=1}^n \beta_i \cdot P_{it}^*$$

مع أن:  $\alpha_i$  و  $\beta_i$  معتلان الوزن الترجيحي الخاص بالسلع المتبادلة بين البلدين.<sup>(1)</sup>

إذن:

$$e_{tppa} = \frac{\sum_{i=1}^n \alpha_i \cdot P_{it}}{\sum_{i=1}^n \beta_i \cdot P_{it}^*}$$

إن وجود بعض تكاليف النقل، وبعض القيود المتعلقة بالتجارة الخارجية مثل التعريفات الجمركية... إلخ، أو باعتبار هذه العوامل ثابتة عبر الزمن، فإنه يمكن صياغة المعادلة [1] على النحو التالي:

$$e_t = \pi \frac{P_t^*}{P_t}$$

[2]

ومنه إذا افترضنا أن سعر الصرف أعلى أو أقل من مستوى توازن الـ (PPA)، فإن ذلك يخلق فرصاً مربحة للإستفادة من فروق الأسعار، وأن انحراف سعر الصرف يتكفل قوى السوق بإعادته مرة أخرى إلى مسار الـ (PPA) في الأجل الطويل.

**"La PPA relative"**

على عكس الصيغة المطلقة، فإن الصيغة النسبية تبنى على أسس الفرضيات التالية<sup>6</sup>:

لأخذ بعين الإعتبار تكاليف النقل.

زالة الحواجز التجارية التي تحد من تكافؤ الأسعار معها بالعمليتين، وإختتمت الصيغة النسبية بتحديد سعر الصرف التوازني من خلال إدراج مؤشر التضخم، حيث يعمل سعر الصرف الإسمي على إنشاء فوارق التضخم في البلدين أو بمعنى آخر، يحقق توازن سعر الصرف عندما يساوي معدل التضخم في سعر الصرف مع التغير في النسبة بين الأسعار.

إذن بإدخال اللوغاريتم على المعادلة [2] نحصل على:

$$\text{Log } e_t = \pi + \text{Log } P_t - \text{Log } P_t^*$$

وإذا عبرنا عن المعادلة [2] بالتغير لحصل على:

$$\Delta \text{Log } e_t = \Delta \text{Log } P_t - \Delta \text{Log } P_t^*$$

المعادلة [4]: تبين أن إنخفاض نسبة سعر الصرف الإسمي يساوي إلى فرق مستوى التضخم بين البلد محل الدراسة والبلد الأجنبي.

إذن تنطبق هذه الصيغة من مبدأ أن البلدان صاحبة تضخم عالية، مقارنة بالدول المتعاملة معها تقل بتأهؤور قيمة عملتها مقابل عملات هذه الدول، مما يؤثر على مبادلاتها التجارية.

**3- سعر الصرف الحقيقي ونموذج التوازن العام:**

إن نماذج التوازن العام تميز بين نوعين من القطاعات الإقتصادية: القطاع المعروض والقطاع التابع (المختصرى)، في هسلة النماذج يرتبط سعر الصرف الحقيقي بالأسعار النسبية المتعلقة بالسلع المتبادلة بالنظر إلى السلع غير المتبادلة، وبالتالي فإن المنتجين للسلع التبادلية يخضعون للمنافسة الدولية على عكس السلع الغير التبادلية.

لقد قدم كل من (H. Joly) و (Rally) نموذج بسيط يتعاملين: المستهلك والنتج من أجل وضع مخطط لحساب سعر الصرف الحقيقي<sup>7</sup>، حيث يرتكز هذا النموذج على الفرضيات التالية:

1-3 - اقتصاد مفتوح صغير ينتج نوعين من السلع: التبادلة وغير التبادلة (سعر السلع المتبادلة:  $P_e$ ، وسعر السلع الإسمية:  $P_e^*$ ) هما أسعار السلع التبادلية المحلية والخارجية و ( $e$ ) هو سعر الصرف الإسمي.

- مستهلكين يطمون منافسهم، ومتخمين يمولون على تعظيم الأرباح.

- سوق السلع التبادلية هو دائماً متوازن (الإنتاج يعادل مع الاستهلاك).

- سلوك المنتج:

لتفرض وجود منافسة تامة، وأن القيود التكنولوجية هي ممثلة بحدود إمكانيات الإنتاج، وأن برنامج النتج سكاكن أي غياب الاستثمار، حيث أنه من أجل كل مرحلة (فترة)،  $(i)$  (و  $i = 1, 2, \dots$ )، يقوم المنتج بتعظيم الربح حسب

الصيغة التالية:

$$c_i (K_i^t + K_i^t) \quad w_i (i_e^t + i_e^t)$$

$$\max \left\{ \begin{array}{l} L_i^t + L_{ne}^t ; K_i^t ; K_{ne}^t \\ L_i^t ; L_{ne}^t ; K_i^t ; K_{ne}^t \\ L_i^t = L_e^t + L_{ne}^t \\ K_i^t = K_e^t + K_{ne}^t \\ K_i^t ; L_i^t ; W_i ; c_i \text{ sont constants} \end{array} \right.$$



2-4- الأساسيات وسعر الصرف الحقيقي التوازني:

تطلب نموذج Williamson تحليل عنصرين أساسيين: الإنتاج الكامن والحساب الجاري المستهدف، وحسب هذه المقاربة فإن الحساب الجاري يكون كما يلي:

$$NX = f(Y, Y^*, R, g)$$

حيث أن:

$Y$ : الإنتاج الداخلي

$Y^*$ : الإنتاج الأجنبي

$R$ : سعر الصرف الحقيقي

$g$ : متغيرات خارجية

$f$ : دالة غير خطية

عندما يتركز الاقتصاد في توازنه ي فإن المعادلة [7] تصبح:

$$\bar{NX} = f(\bar{Y}, \bar{Y}^*, \bar{R}, \bar{g})$$

1-2-4- التوازن الداخلي و الإنتاج الكامن:

نجد مفهوم الإنتاج الكامن في علاقة (OKUN)، والتي تحسب بالمعادلة التالية:

$$\text{Gap d'OKUN} = \text{PIB}^{\text{potentiel}} - \text{PIB}^{\text{effectif}}$$

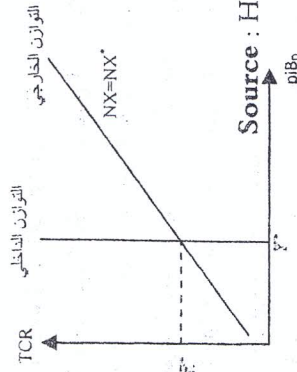
بما أن PIB الكامن لا يمكن قياسه، فيجب تحديده مسبقاً حيث أن طرق التقسيم يمكن أن تكون متعددة حسب الارتباط بمفهوم التشغيل التام، فمنها من يعتبر مستوى التشغيل الذي يتلاءم مع معدل بطالة يقرب من الصفر، ففي هذه الحالة فإن الإنتاج الذي يشترك مع هذا المستوى من البطالة يكون يمثل بقية التوازن الداخلي، وهناك طرق تعتبر معدل البطالة المختلف عن الصفر والذي يسمى بمعدل التضخم غير المسرع للبطالة أو NAIRU، وبالتالي فإن PIB الكامن لهذا المستوى من البطالة يسمى بـ PIB الطبيعي، وعند جمع تحاليل قانون OKUN مع تلك المتعلقة بمقاربة Williamson يصبح بالإمكان تحديد العلاقة التي تربط على المدى المتوسط، معدل البطالة في اقتصاد ما، وسعر الصرف الحقيقي فيه، مع الأحدث بين الاعتبار إيجاد العلاقة الدالية بين النمو ومعدل البطالة، ومن أجل حل مشكلة تحديد معدل البطالة الاقتصادية مع التصفية (المسح) Hodrick-prescott، حيث تركز هذه التقنية على التراكيب الاتجاهية للمتغيرات الاقتصادية مع حذف كل المركبات الدورية أو الانتقالية. وهناك طرق تعتمد على وتيرة النمو الكامنة والتي تتطلب تحديد معدلات النمو اللدعم في الاقتصاد، وتسمح بالتطور دون الزيادة في التضخم. مثال دالة الإنتاج من نوع: Cobb\_Douglas. تستعمل لحساب معدل النمو، حيث نحصل على العلاقة بين معدل النمو بالتشغيل، ومعدل نمو الاقتصاد بوتيرة التطور التكنولوجي في حصة العمل في الإنتاج:

$$Y^* = \alpha + \left(\frac{\beta}{\alpha}\right)$$

حيث أن:  $Y^*$ : معدل النمو المدعوم بالتشغيل

$\alpha$ : حصة العمل في الإنتاج

$\beta$ : حصة العمل في الإنتاج



Source : H. Joly et al ; P.H.

ملاحظة:

$R$ : سعر الصرف الحقيقي

$Y^*$ : الإنتاج الخارجي

$NX^*$ : الحساب الجاري المستهدف

إن الأعمال التي تربط سعر الصرف التوازني بأساسيات الاقتصاد الكلي هي جد قليلة، فمقاربة Williamson هي إحدى النظريات التي تعطي أكثر الإجابات حول تغيرات سلوك سعر في المدى المتوسط، فهي ترى أن سعر الصرف التوازني يجب أن يسمح بلوغ هدف حساب جاري لا يؤدي إلى ديون خارجية على المدى الطويل ومستوى إنتاج كامن لا يؤدي إلى إحداث ضغط تضخمي حيث يتركز مستوى الإنتاج هذا في دورة اقتصادية ككلام مع حالة التشغيل التام. حسب D. Pihon (1996) فإن المقاربات الأكثر تنبهاً لتشكل سعر الصرف المرجعي على المدى المتوسط في إطار السياسة الاقتصادية هي تلك المستمدة من مقاربة (Williamson) حيث تركز تحليلاً على شروط التوازن الماكرو إقتصادي، وتتميز مقاربة (Williamson) بإطارها الزمني بينما لا تركز النظريات التقليدية إلا على المدى القصير والطويل الأجل، فظنرة حصص القدرات الشرائية PPA لا تركز إلا على المدى الطويل، وحصص معدلات الفائدة غير المغطاة على المدى القصير فقط. وبالتالي فإن نظرية Williamson تركز على أفق السياسة الاقتصادية.

إن سعر الصرف الحقيقي التوازني الأساسي، يتلاءم في هذا التقريب مع سعر الصرف الحقيقي والذي يسمح لإقتصاد بأن يتركز في طريق النمو الكامن (المطلق) أو التوازن الداخلي، وأن يصل إلى التوازن الخارجي في المدى المتوسط وقد سمي بالأساسي لأن مستوى الصرف هو الذي يسمح بتحقيق إستخدام للموارد على الصعيد الدولي بدون المساس بالتوازنات الداخلية للإقتصاديات. 12 يسمح هذا المعدل باكتشاف حالات الإختراف بالمقارنة مع وضعية التوازن والتي سماها Cadiou (1998) بالوضعية الأساسية وهي التي تشترك مع توازن الإقتصاد الكلي للدولة.

إن التوازن الداخلي يمثل بالخور العمودي، ويوضح المستوى الكامن للإنتاج الشكلى [01]. فهذا التقريب يأخذ بعين الإعتبار إستقلالية الإنتاج الكامن بالمقارنة مع سعر الصرف الحقيقي، فالتوازن الخارجي الممثل بمستوى حصاص للحساب الجاري يرتبط بسعر الصرف الحقيقي وذلك لأن الإنخفاض في الميزان الجاري لمستوى معين من الإنتاج يجب أن يصاحبه إنخفاض حقيقي. 13 هذا الأخير يكون مكافئ لإرتفاع قيمة سعر الصرف.

إن مقاربة ويليامسون Williamson تمثل إلى دعم معتبر لعمل سعر الصرف أحد المتغيرات المحددة لإستقرار الإقتصاد الكلي على المستوى العالمي، 14 حيث أن إستعماله في نموذج دولي متعددة يؤدي إلى تحديد مستويات سعر الصرف التوازني الذي يسمح لكل الإقتصاديات بتحقيق توازناً داخلياً التي تقع على طريق النمو المدعوم. 15

علمنا أن:

$$TCNP_t = \frac{PIB_t}{PIB_{t-1}}$$

مع أن:

$$TCNP_t = \text{معدل النمو الإسمي لإنتاج (t) و (t-1) ويعرض المعادلتين [3-17] و [16]}$$

في المعادلة [2-17] مع افتراض أن الحساب الجاري، هو في مستوى التوازن  $\bar{NX}_t$  نحصل على ما يلي:

$$\frac{\bar{NX}_t}{PIB_t} = Ed_{t-1} \cdot \frac{1}{TCNP_{t+1}} - Ed_t$$

$$\bar{d}_t = d_{t-1}$$

$$\frac{\bar{NX}_t}{PIB_t} = Ed_{t-1} \cdot \frac{1}{TCNP_{t+1}} - Ed_{t-1}$$

$$\frac{\bar{NX}_t}{PIB_t} = Ed_{t-1} \cdot \left[ \frac{1}{TCNP_{t+1}} - 1 \right]$$

وأخيراً:

$$\frac{\bar{NX}_t}{PIB_t} = -Ed_t \cdot \frac{TCNP_t}{1+TCNP_t}$$

إن العلاقة الأخيرة هي التي تستعمل في حساب هدف الميزان الجاري.

3-4 مروانات التجارة الخارجية :

إن المعادلة [8] تفترض أن الحساب الجاري يرتبط بالإنتاج المحلي والأجنبي وسعر الصرف الحقيقي، وبساقى المستعزرات

الخارجية. وإن الطريقة الأولى لحل نموذج FEER تعتمد على الحساب المباشر لاختلاف هدف الحساب الجاري كما هو ممثل

في المعادلة رقم [18]:

$$NX - \bar{NX} = f(Y; Y^*; R; g) - f(\bar{Y}; \bar{Y}^*; \bar{R}; g)$$

حيث: f: دالة خطية غير معرفة.

يمكن أن يكون الحساب الجاري سالب أو موجب، ولا يمكن تطبيق اللوغاريتم من أجل التحويل الخطي للنموذج، كما

أن استخدام اللوغاريتم التفاضلي في الطرف الثاني من المعادلة من شأنه أن يسمح بالحصول على العلاقة الخطية التالية:

$$\frac{\partial NX}{Y} = a \frac{\partial Y}{Y} + b \frac{\partial Y^*}{Y^*} + c \frac{\partial R}{R}$$

مع أن: a ; b ; c ثوابت

$$\frac{\partial NX}{\partial Y} = NX - \bar{NX}$$

$$\frac{\partial Y}{\partial Y} = Y - \bar{Y}$$

$$\frac{\partial Y^*}{\partial Y^*} = Y^* - \bar{Y}^*$$

$$\frac{\partial R}{\partial R} = R - \bar{R}$$

تمثل المشتقات إنحرافات المتغيرات عن قيمهم التوازنية وإن الثوابت a ; b ; c هي دوال المروانات لكلمة التجارة

الخارجية وهو شكل من مصفوفة متعلقة بالحجم وأخرى متعلقة بالسعر، وأحجام متعلقة بالصاعدات وأحجام متعلقة

معدلات سعر الصرف الحقيقي التوازني في

معدلات سعر الصرف الحقيقي التوازني في الاقتصاديات الناشئة، ومعدل نمو

إن معدل النمو المدعوم بالتدخل يمكن أن ينقسم إلى متغيرين: معدل نمو الفئة السكانية النشطة، ومعدل نمو

NAIRU.

$$\lambda = \phi + (1 - NAIRU) = \lambda_{pop} + \lambda + (1 - NAIRU)$$

حيث أن:

$\lambda$ : معدل نمو معدل النشاطات (الأعمال)

$\lambda_{pop}$ : معدل نمو الفئة السكانية القادرة على العمل

2-2-4 التوازن الخارجي واستهداف الميزان الجاري:

إن التروقات في النمو بين إقتصاد الدولة وباقي الإقتصاديات يصاحبها تدهور في الحساب الجاري. ويمكن تمثيل هذا

الأخير بالصيغة التالية:

$$NX = \phi(PIB - PIB^*)$$

إن إدخال سعر الصرف يفترض تطبيق شرط مارشال-ليرنر وبالتالي فإن:

$$NX = \psi(R)$$

حيث أن:  $\psi$  دالة عكسية و متزايدة.

حسب المعادلة [13] يجب أن يكون كل تدهور في (NX) مصاحب لتدهور حقيقي وينطبق هذه المعادلة حسب

Williamson مع أخذ سعر الصرف الحقيقي التوازني الأساسي FEER كسعر توازي فإننا نحصل على ما يلي:

$$\bar{NX} = f(FEER)$$

إن الشكل المطروح في هذا المستوى يتمثل في اختيار بناسب الحسابات الجارية المستعملة في تحديد FEER وقدمتم

إيجاد عدة حلول، من بينها اقتراح Williamson المتمثل في تحديد هدف الاستقرار في نسبة الدينون الخارجية بالمقارنة مع

ال PIB وكل عصر أو فائض محسوب بهذه القاعدة يعتبر كفاء ومدعم، وإطلاقاً من المعادلة المحاسبية الديناميكية السلي

ترتبط تدفقات الحساب الجاري مع مخزون الدينون الخارجية. يمكننا حساب الميزان الجاري التوازني:

$$NX_t = ED_{t-1} - ED_t$$

$$NX_t = ED_{t-1} - ED_t$$

$$NX_t = ED_{t-1} - ED_t$$

$$NX_t = ED_{t-1} - ED_t$$

$$NX_t = ED_{t-1} - ED_t$$

وبالإمكان على هدف استقرار نسبة الدينون الخارجية على PIB نحصل على:

$$\frac{ED_t}{PIB_t} = \frac{ED_{t-1}}{PIB_{t-1}} \Rightarrow \bar{ED}_t = \bar{ED}_{t-1}$$

$$\frac{ED_t}{PIB_t} = \frac{ED_{t-1}}{PIB_{t-1}} \Rightarrow \bar{ED}_t = \bar{ED}_{t-1}$$

مع أن:  $\bar{d}_t$ : نسبة الدينون الخارجية على PIB في الزمن (t)

$\bar{d}_t$ : نسبة استهداف الدينون الخارجي على PIB في الزمن (t)

إن تطور المعادلتين [15] و [16] تعطيان ما يلي:

$$\frac{NX_t}{PIB_t} = \frac{ED_{t-1}}{PIB_{t-1}} - \frac{ED_t}{PIB_t}$$

إن تحديد سعر الصرف الحقيقي التوازني حسب مقاربة Williamson يتطلب حساب أو تقدير عدة معالم مرتبطة بكلية التجارة الخارجية، وإن هذا التقريب لا يأخذ بعين الاعتبار الينابيع الأخرى للميزان الجاري، وما أن النموذج يعبر تانجكي (ساكن) مقارن فهذه المعالم هي ثابتة ويتم تقديرها على المدى الطويل باستعمال نماذج تصحيح الخطأ (ECM).

إن انحراف سعر الصرف الحقيقي بالنظر لقيمه التوازن الأساسي بحسب قلب المعادلة [19]:

$$\frac{\partial R}{\partial Y} = \frac{1}{C} \left[ \frac{\partial NS}{\partial Y} + a \cdot \frac{\partial Y}{Y} - b \cdot \frac{\partial Y^*}{Y^*} \right]$$

$$\frac{NX}{Y} = \frac{NX}{Y} + a \cdot OG - b \cdot OG^*$$

$$\frac{\partial R}{\partial Y} = \frac{1}{C} \left[ \frac{\partial NS}{\partial Y} - \frac{NX}{Y} \right]$$

مع أن:

$$OG = \text{فجوة المخرجات (الاتاج) المحلية.}$$

$$OG^* = \text{فجوة المخرجات (الاتاج) لأجنبية.}$$

تسمح لنا المعادلة [17-1] بإعادة صياغة قانون القيود الخارجية، الذي يدعم بصفة تقليدية أن ارتفاع بين إقتصاد الإمبريكية تركزت على نظرية التكامل المتزامن والتي أظهرت استمراريتها على المدى الطويل<sup>16</sup>، و يركز تحليل Balassa الدولية وباقي العالم يؤدي إلى خطر حدوث تدفوع لحسابه الجاري، أما بالنسبة لـ Williamson فإنه يدمج في مقارنته أنه الضروة كذلك على نتائج فوارق التطور على مستويات سعر الصرف بين اقتصاديات التبادل. وعندما يكون إقتصاديين في تبادل وأحدهما هو أكثر بعداً فيما يتعلق بمستوى ترازونه من الآخر فإن حسابيه الجاري الفعلي يكون بعيداً على مستواه الجيكي، وحتى يتسنى له تعديله ينبغي عليه أن يلجأ أحيانا للتمويل الخارجي، الذي من شأنه أن يحدث له أثرًا تراكميا نشأ له المديونية الخارجية، وبالتالي يسمح لنا هذا التحليل بتحديد عملية التدهور للحسابات الجارية للدول النامية حيث أن هذه الأخيرة مكنتها بلوغ أو الإقتران بمستوى إنتاجها الكامن بسبب الضعف في استخدام قدراتها الإنتاجية ومسئوم ارتفاع معدل البطالة إن الفرق بين مخرجاتها وبين تلك الخاصة بشركائها أكثر ارتباطا بناقي إقتصاديات العالم على الصعيد المالي الحقيقي. وأخيرا إن الحل التحليلي لنموذج Williamson يسمح لنا بالحصول على العلاقة التي تسربط الانحراف المتعلق بسعر الصرف الحقيقي والتغيرات: انحراف الحساب الجاري بمدفه والمخرجات المحلية والأجنبية.

$$\frac{\partial R}{\partial Y} = \frac{1}{C} \left[ \frac{\partial NS}{\partial Y} + \eta_M \cdot \frac{\partial Y}{Y} - \eta_X \cdot \frac{\partial Y^*}{Y^*} \right]$$

$$Y = \eta_X (\beta + (1 - \beta) \cdot \frac{Y^*}{Y_M}) - \eta_M (1 - \alpha + (1 - \alpha) \cdot \frac{Y^*}{Y_M})$$

- مع العلم أن:
- $\eta_X$ : معدل الصادرات.
- $\eta_M$ : معدل الواردات.
- $\alpha$ : مرونة السعر للواردات بالسعر المحلي.
- $\beta$ : مرونة السعر للصادرات بالنسبة للسعر الأجنبي.
- $\eta_X^Y$ : مرونة الأحجام المستوردة مع الإنتاج المحلي الحقيقي.
- $\eta_M^Y$ : مرونة الأحجام المصدرة مع الإنتاج الأجنبي الحقيقي.
- $\eta_X^M$ : مرونة الأحجام المستوردة مع تناقصية الاستيراد.
- $\eta_M^M$ : مرونة الأحجام المصدرة مع تناقصية التصدير.

5- سعر الصرف الحقيقي ومستوى التنمية:  
1-5 - أثر Balassa:

إن أثر Balassa يستخدم لتفسير ظاهرة تحريف سعر الصرف في البلدان المساندة في طريق النمو، إن الدراسات الإمبريكية تركزت على نظرية التكامل المتزامن والتي أظهرت استمراريتها على المدى الطويل<sup>16</sup>، و يركز تحليل Balassa الضروة كذلك على نتائج فوارق التطور على مستويات سعر الصرف بين اقتصاديات التبادل. وخلالاً لنظرية تعادل القدرة الشرائية PPA الكلاسيكية. فإن تحليل Balassa يفترض أن السلع القابلة للتبادل هي خاضعة للمنافسة الدولية وكذا للسعر الوحيد، في حين أن السلع غير القابلة للتبادل هي ليست خاضعة للمنافسة. إذن هناك فارق بين أسعار السلع غير التبادلية للاقتصاديات التي هي في تبادل.

هذا الأخير يصبح أوضح أكثر وضوح بين بلدان ذات مستوى تكنولوجي مختلف، ومن خلاله فإن التقارب لمستوى التطور يحدث على تقارب أسعار السلع غير قابلة للتبادل.<sup>17</sup>  
تحت فرضية الـ PPA فإن سعر الصرف الحقيقي هو مساو للواحد. وهو يعكس مساواة القدرات الشرائية الحقيقية ما بين عمليتين إثنين، هذا الدليل غير متوقع حصوله بين إقتصاديين إثنين الذي فيه الفارق التكنولوجي مهم، إذا كان أثر Balassa مستمر على المدى الطويل فإن تكافؤ قدرات الشراء لا تستطيع أن تكون حقيقة، وإن الحلل الوحيدة لمعالجة ستكون بتقليل الفارق التكنولوجي للخروج من فخ التخلف، أو المرور من مرحلة ظهور إلى مرحلة تطور تعود إلى استدلال (Balassa). وتفترض أن إقتصاد ما مركب من نوعين من السلع، سلع قابلة للإنتاج بأسعار محلية وأجنبية  $P^M$  و  $P^X$  و سلع غير قابلة للإنتاج بأسعار محلية وخارجية  $P^N$  و  $P^N^*$ .  
في إقتصاد متطور وتكنولوجيا متقدمة بالنسبة إلى دخل أكثر ارتفاعاً لإقتصاد في طور النمو، إن التطور التكنولوجي يمد بانتاجية شاملة أكثر ارتفاعاً، وإن كانت هذه مختلفة لقطاع لقطاع المتأخرة بما أو قطاع السلع غير المتأخرة بما، ومنه فإن السلع التبادلية هي محققة لقانون السعر الوحيد:  $P^T = E \cdot P^T^*$ ، والإنحرافات تأتي إذن من وجود سلع غير قابلة للتبادل.  
إذن بالارتداد في نفس العملية، الأجور في البلدان المتطورة هي مرتفعة مقارنة في البلدان الناشئة، وأنه في نفس الإقتصاد الأحرور وهي متساوية بسبب فرضية سهولة الحركة الملائمة للعمل هذين الافتراضين يضمن أن الأجور في قطاع السلع غير قابلة للتبادل هي مرتفعة جداً في الإقتصادات المتطورة والنتيجة أسعار السلع غير قابلة للإنتاج ستكون أكثر ارتفاعاً  $P^N < E \cdot P^N^*$

$$= (1 - a_S) [P_S^T - P_S^N]$$

وأخيرا نتحصل على:

$$\begin{aligned} TCR &= 1 + [P_S^T - P] - [P_S^T - P_S] \\ &= 1 + (1 - a) [P^T - P^N] - (1 - a_S) [P_S^T - P_S^N] \end{aligned}$$

مع أن:  $a$  و  $a_S$  تمثل الحصص الخاصة للسلع القابلة للتبادل للطلب النهائي للاقتصاد الناشئ والاقتصاد المتطور للولايات المتحدة الأمريكية.

$P_S^N$  و  $P_S^T$ : الأسعار الخاصة بالسلع غير قابلة للتبادل للاقتصاد المحلي والأجنبي.

من خلال Balassa سعر السلع القابلة للتبادل في حالة ضعيفة في اقتصاد ناشئ الفارق  $[P_S^T - P_S^N]$  ضئيف جدا عن الفارق  $[P^T - P^N]$  في هيكل الطلب النهائي المطابق، هو ارتفاع أسعار السلع غير قابلة للتبادل في الاقتصاد المتطور الذي يمتد على عدم انخفاض سعر الصرف الحقيقي في الاقتصاد الناشئ، إلا أن في هيكل الطلب النهائي غير المتساوي هناك آخر يدخل حصة السلع غير قابلة للتداول بالعودة إلى المعادلة السابقة نعرف أن  $[P^T - P^N]$  هو أعلى من الفارق  $[P_S^T - P_S^N]$

و إذا كان كذلك اتزان  $(1 - a)$ ، هي مهمة أكثر عن اتزان  $(1 - a_S)$ ، فإن انخفاض القيمة هي الضالة في التقوم سعر الصرف الحقيقي ستكون قوية أكثر.

## 2-5- نموذج Couderc للإقتصاديات الناشئة:

في وقت ظهور العملة الأوروبية الموحدة سنة 1999، وحوارات عن تحديد النظام النقدي الدولي، هناك أصوات ارتفعت لتصبح باستمرار أسعار الصرف وبخاصة الدول الناشئة، لأن الأزمة الآسيوية سنة 1997. وتختلفا تطوّر بشكل واضح مصلحة الحكومة في قياس وإعادة تقييم العملة قبل بدء المحادثات المضارية<sup>18</sup>.

إن قاعدة الـ PPA غير كافية للدول الناشئة التي لها أسعار كثيرة وضعيفة مقابل الدول المتقدمة لذا يجب من الأولوية تصحيح سعر الصرف حسب قاعدة الـ PPA وهذا ما يسمى بـ "Balassa" الذي يبين لماذا فرضيات الـ PPA غير مراقبة بين الدول الناشئة والمتقدمة. هنا تأثير مرتبط باختلاف الإنتاجية بين القطاع المعرض والقطاع التابع<sup>19</sup>.

إن تعريف سعر الصرف الحقيقي التوازني هو منتج أعمال "Williamson" سعر الصرف الحقيقي التوازني هو سعر الصرف الحقيقي الذي يؤمن في نفس الوقت التوازن الداخلي والخارجي، في هذا المجال سنحاول تطبيق مستوى Williamson بأن نركز على متغيرات كمية، ونبقى في نفس الخط لأن هناك أعمال أخرى تتوقع علاقات على الطويل بين سعر الصرف الحقيقي، ومتغيرات محددة هي بنفسها التوازنات الداخلية والخارجية<sup>20</sup>.

هذا النوع من الأعمال هي مطبقة أحيانا في حالة اقتصادات سائرة في طريق النمو وأخرى ناشئة بسبب خصوصياتها الهيكلية لأن الاقتصاديات المصدرة للبرول هي مغلقة بالنمو وبشدة وهي عرضة تحت أرباح الإصلاح الهيكلية، وكذلك أعمال استعملت معادلات التجارة الخارجية مثل طريقة (NIESR) المقترحة من طرف المعهد الوطني للإقتصاد والبحث الاجتماعي للدنو، في هذه المقاربة يحسب سعر الصرف التوازني بالبرونات القدرة للتجارة الخارجية، مثل معطيات التجارة الخارجية لحجم موجود نوعا ما على المدى الطويل للدول الناشئة. ومقاربات أخرى تحسب سعر الصرف الحقيقي التوازني

في المخطط التجريبي لأثر Balassa هو مدروس تحت مقاربتين في تطور وفي مستوى. أ- أثر Balassa في تطور يسمح بتفسير المبول عند تسعير سعر الصرف الحقيقي خلال أحداث التطور لبلد ناشئ، إنه من المفترض أن الإنتاجية من قطاع السلع القابلة للتبادل ترتفع بشكل سريع مقارنة بقطاع غير قابلة للإنتاج. هذا الارتفاع نشأ عن فرضية تنفيذ السلع القابلة للإنتاج لتقارب السعر الوحيد على المستوى العالمي.

ب- أثر Balassa في مستوى يسمح بالمقارنة إلى فترة معطاة مستوى سعر الصرف الحقيقي مقارنة بمستوى التطور الاقتصادي تأخذ ثانيا ملاحظات السعر السابقة، يمكننا كتابة أن السعر المحلي هو قيمة متزنة من السلع القابلة وغير تبادلية:

$$P = a \cdot P^T + (1 - a) P^N$$

مع أن:  $a$  جزء من السلع القابلة للإنتاج في الطلب المحلي.

ونعلم أن سعر الصرف الحقيقي المطبق على السلع القابلة للتجارة يمكن أن نكتب:

$$TCR^T = P_S^T + e - P^T$$

$$TCR = P_S + e - P$$

مع أن:  $TCR^T$ : سعر الصرف الحقيقي المطبق عند الطلب على السلع التبادلية

$TCR$ : سعر الصرف الحقيقي المطبق عند الطلب العام

بطرح المعادلة [25] من [26]، نتحصل على العلاقة التي تبين سعر الصرف الحقيقي كدالة ثابتة للأسعار النسبية للسلع القابلة للتبادل في الاقتصاد المحلي والأجنبي:

$$TCR - TCR^T = [P_S + e - P] - [P_S^T + e - P^T]$$

$$= [P_S - P] - [P_S^T - P^T]$$

$$TCR = TCR^T + [P_S - P] - [P_S^T - P^T]$$

$$= TCR^T + [P^T - P] - [P_S^T - P_S]$$

باستعمال فرضيات Balassa (السلع القابلة للتبادل تقبلة السعر الوحيد). سعر الصرف الحقيقي للسلع التبادلية يساوي الواحد الصحيح. هذا يعطي:

$$TCR = 1 + [P^T - P] - [P_S^T - P_S]$$

من خلال المعادلة [28] فإن سعر الصرف الحقيقي يساوي الفرق بين السعر المتفق بالسلع التبادلية في الاقتصادين، خلافا لذلك ونظرا لأن سعر السلع غير تبادلية ضئيف جدا في الاقتصاد الناشئ، ومنه فإن السعر الأول سينخفض بسرعة، إن هذا يمتد على عدم تقويم سعر صرف حقيقي. واه من الملاحظ إن كان  $(TCR)$  للسلع القابلة للتبادل مختلفة عن الواحد. هذا الاستدلال يفسر أثر Balassa.

إعادة إتران سعر الصرف الحقيقي العام:

$$P = a \cdot P^T + (1 - a) P^N$$

وتعويضه في معادلة سعر الصرف الحقيقي نتحصل على:

$$P^T - P = P^T - a \cdot P^T - (1 - a) P^N$$

الطويل. مجموع الآثار التي تحدث على الميزان الجاري في المدى الطويل لها تأثير على سعر الصرف الحقيقي التوازني تحت شروط معضفة لتوازن داخلي مع دعم الرضعية الخارجية الصافية، كما أن هناك دراسة قام بها Gagnon (1996) مبنية على وضعية البنوك والأسواق، كذلك دليل Goldman Sachs يقترح تنظيم سعر الصرف التوازني وذلك من أجل توجيه المستثمرين في اختيار المحفظة المالية هذا السعر مسمى GSDEEMER (سعر الصرف التوازني الديناميكي في الأسواق الناشئة - Goldman Sachs).

وأخيراً هناك نموذج جزئي سبياً على تحقيق دوام أثر Balassa على سعر الصرف الحقيقي على المدى الطويل، يأخذ تعريف Williamson من خلال دليل مهم للتوازن الاقتصادي الكلي وإمكانية تأييد الدين الخارجي. هذا النموذج هو مقترح (Coudert 1999).

نفترض أن شرط Marshall Lerner أنه محقق، ومنه فإن الميزان التجاري يرتبط إيجابياً بسعر الصرف الحقيقي وخاصة سعر الصرف للسلع القابلة للتبادل.

$$BC = \alpha \cdot q_T$$

مع أن: BC: الميزان التجاري

α: معامل موجب يفترض ثباته على المدى الطويل

q\_T: سعر الصرف الحقيقي للسلع القابلة للتبادل

كما يمكن كتابة الحساب الجاري (N\_XT) كما يلي:

$$N_{XT} = BC_t - i \cdot ED_{t-1} = ED_{t-1} - ED_t$$

مع أن: N\_XT: الحساب الجاري

i: سعر الفائدة المطبق من طرف المترض

ED\_t: مخزون الدين الخارجي

أو:

$$BC_t = ED_{t-1} - ED_t + i \cdot ED_{t-1} \\ ED_t = (1+i)ED_{t-1} - BC_t = (1+i)ED_{t-1} - ED_t$$

وبقسمة طرفي المعادلتين على PIB نحصل على:

$$\frac{ED_t}{PIB_t} = (1+i) \cdot \frac{ED_{t-1}}{PIB_t} - \frac{BC_t}{PIB_t} \\ = (1+i) \cdot \frac{ED_{t-1}}{PIB_{t-1}} \cdot \frac{PIB_{t-1}}{PIB_t} - \frac{BC_t}{PIB_t}$$

بالتعويض التغيرات المتعلقة بـ PIB - (Ed) حيث أن:

$$Ed = \frac{Ed}{PIB_t} = \frac{Ed_{t-1}}{PIB_{t-1}} \Rightarrow Ed_{t-1} - Ed$$

مع أن: Ed: نسبة الدين الخارجي على الـ PIB للفترة (t)

$$Ed_t = (1+i) \cdot Ed_{t-1} \cdot \frac{1}{1+\hat{q}_t} - b_{t-1} \\ = (1+i) \cdot Ed_{t-1} \cdot \frac{1}{1+\hat{q}_t} - \alpha q_T$$

مع أن:

$$\theta_t = \frac{PIB_t - PIB_{t-1}}{PIB_{t-1}} \\ \theta_t = \frac{PIB_t}{PIB_{t-1}} - 1 \Rightarrow \frac{PIB_t}{PIB_{t-1}} = 1 + \theta_t$$

بفرقة المعادلة بنسب الدين الخارجي نحصل على:

$$Ed - Ed_{t-1} = \left[ \frac{1+i}{1+\hat{q}_t} \right] \cdot Ed_{t-1} - \alpha q_T$$

نفترض شرط دعم المديونية الخارجية أنه محقق منه ستلزم أن (Ed = Ed\_{t-1}). المعادلة الأخيرة تربط سعر الصرف الحقيقي للسلع القابلة للتبادل بنسبة الدين الخارجي:

$$q_T = \frac{1}{\alpha} \cdot \left[ \frac{1+i}{1+\hat{q}_t} \right] \cdot Ed_t$$

نعلم أن: Balassa ويقيد الدين الخارجي كما يلي:

$$q = \left[ \frac{1}{\alpha} \cdot \frac{1+i}{1+\hat{q}_t} \right] \cdot Ed_t + [(P_T - P) - (P_{T\$} - P_{\$})]$$

من هذه المعادلة يتبين أن سعر الصرف الحقيقي ينخفض تحت أثرين: الزيادة في نسبة الدين الخارجي على PIB وانحراف الأسعار النسبية بين الاقتصاديات الناشئة والاقتصاديات المتقدمة بالفرض معدل نمو حقيقي عالي وسعر فائدة مطبق من طرف المترض.

الخاتمة:

تتمثل أحد أهم تحديات السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تثبيت الاقتصاد وتخفيف معاملاته الخارجية في الحفاظ على قدرته التنافسية كما يقسمها سعر الصرف الحقيقي. إن سياسات التثبيت الاقتصادي تنطوي على انضباط مالي وانضباط نقدي وفي حالة وجود سوق حرة لرأس المال يتوقع أن تؤدي أسعار الفائدة المرتفعة إلى تدفقات رأسمالية كبيرة نسبياً من شأنها أن تسبب في ضغط على سعر الصرف الحقيقي في اتجاه زيادته ومنه يرتب على أن تواجه الحكومات خيارين: الأول أن تتدخل في سوق النقد الأجنبي لمنع الغلابة في سعر الصرف ومن ثم الحفاظ على تنافسية قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري، والخيار الثاني أن لا تتدخل وتتترك السياسات كما هي. باحتمال أن يرتب على ذلك عجز غير محتمل في ميزان المدفوعات في المستقبل. وفي إطار هذه المشكلة التي تواجه الحكومات عادة ما يكون من المهم استقصاء ما إذا كان ارتفاع قيمة العملة المحلية يتسق مع أساسيات الاقتصاد عمل الدراسة أم أن هذا الارتفاع يمثل مغالاة في سعر الصرف في المدى القصير. تسميت فيه السياسات المالية و النقدية التي أتت في إطار سياسة تثبيت الاقتصاد، فإذا كان سعر الصرف متسقاً مع أساسيات الاقتصاد فإنه ليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن التدخل في اتجاه حمل سعر الصرف أكثر مرونة سيترتب عليه الانخفاض المطلوب في

12. Plihan D. « Les taux de change », Editions la découverte, Paris, 1991, P.
13. Borowski D. et C. Couharde « Parité euro/dollar et ajustements macro économiques : que révèle une analyse en termes en termes de change d'équilibre ? » in revue d'économie financière, N°49-5, 1998, PP. 155-156.
14. Joly H. et all « le taux de change réel d'équilibre : une introduction, économie et prévision », N°123-124, 1996, PP. 2-3.
15. Borowski D. et C. Couharde « Parité euro/dollar et ajustements macro économiques : que révèle une analyse en termes en termes de change d'équilibre ? » in revue d'économie financière, N°49-5, 1998, PP. 155-156.
16. Joly H. et all, op.cit, PP. 3-4.
17. Busson F. et Villa P. « L'effet Balassa : un effet robuste et longue période », in Revue du CEPII, N°66, 2<sup>ème</sup> trimestre 1996.
18. Ronald Mac Donald « Long run exchange rate modeling, a survey of the recent evidence », IMF Staff papers, Vol 42, N°03, September 1995.
19. Tchermeni E. « Marche émergents », Encyclopédie des marchés financiers, Economica, Paris, 1997, PP. 99.
20. Coudert V. « Comment définir un taux de change d'équilibre pour les pays émergents », Economie in international revue du CEPII, N°77-1<sup>er</sup> trimestre, 1999, P. 48.
21. Coudert V., op.cit, P. 49.

الصرف على المدى المتوسط ، ومنه يمكن إستقصاء حالة تنافسية الاقتصاد كما يقصدها سعر الصرف الحقيقي بسمه الصرف الحقيقي التوازني ، وبالتالي فإن محددات سعر الصرف الحقيقي والتي تحدثها الأديبات الاقتصادية تتمثل في أساسيات الاقتصاد وفي عوامل السياسات حيث اشتملت أساسيات الاقتصاد والتي تم تطبيقها على عينة من الدول الناشئة على مايلي :شروط التبادل التجاري ،الاتفاق الحكومي على السلع غير القابلة للتبادل التجاري ،التبؤد على التدفقات الرأسمالية، التبؤد على التجارة الخارجية و النقد الأجنبي، التقدم التقني، معدل الاستثمار .أما مستغزرات السياسات فاشتملت على الإلتزام الحلي الفاقض و نسبة المحجز في الموازنة العامة للقاعدة التقدية.

المواضع

1. جامع أحمد، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977، ص 175.
2. eyard Josette, « risques du charge », librairie Vuibert paris, 1986, p75  
- تميز قانون السعر الوحيد بالبساطة تكرون التحكم الدولي يقوم على أساس التساوي بين السلع المشاهدة إذا غير عنها بعملية واحدة.
3. bour isard P, « lessons prom empirical models of exchange rates », American economic association, 1986, P; 06-22.
4. KRAVIS et Lipeey « price behavior in the light of balance of payment theories » journal of international economics vol 08, PP 193-246.
5. REDRIGER DORNBUUSH, « exchange rate and inflation the ill press » Cambridge USA, 1994, P266.
6. Hevé Moly ; Céline pringint ; Nécolat sobazile : « economea de métrisin », N° 123-124, 1992, P02.
7. Hervé Joly ; Céline Prigent ; Nicolas Sobczak « Le taux de change réel d'équilibre », document de travail N°96-10.
8. Ministère de l'économie, Paris, Novembre 1996.
9. Coïded W. M. « Booming Sector and Dutch disease economics », Oxford economic papers, 1984, P. 36.
10. Plihan D. « Réflexions sur le régimes et politiques de change, le cas de la construction monétaire européenne », in Economie appliquée, tome XIIX N°03, 1996, P.102.